الجامعات المستقلة ودورها في خدمة المجتمع

أ. ماجدة على العربي ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية

المقدمة :

ينشغل الأكاديميون الجامعيون هذه الفترة نظريا وميدانيا بخدمة المجتمع ، إذ تعد الوظيفة الثالثة للجامعة بعد وظيفتي التدريس والبحث العلمي، حتى خصصت عدة جامعات عربية رائدة عمادة أو كلية خاصة بخدمة المجتمع -منها عدد من جامعات دول الخليج العربي- تختص بدراسة المجتمع، ودراسة الروابط النفعية بين الجامعات والمجتمع الذي تعمل في نطاقه، وذلك اعترافا بأن الوظيفة الثالثة للجامعات لا تقل أهمية عن الوظيفتين الاثنتين السابقتين.

تعتمد تلك الوظيفة على عدة عوامل لنجاحها منها مناخ الحرية الفكرية والإبداع في ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ومن بين العوامل استقلال الجامعات عن الدولة سياسيا ، وتفعيل مفهوم خدمة المجتمع مقابل خدمة النظام السياسي الذي درجت عليه الجامعات ذات الأيديولوجية المقيدة التابعة للنظم السياسية.

في هذه الورقة البحثية سنحاول تحديد العلاقة بين استقلال الجامعات وتفعيل وظيفة خدمة المجتمع، من خلال تتبع تطور مفهوم الجامعة، ووظائفها، واستعراض ملخص عن علاقة الجامعة بالمجتمع، وإلقاء الضوء على وظيفة خدمة المجتمع، وعلاقة الاستقلال بتطوير التعليم، وبخدمة المجتمع على وجه الخصوص. متخذة من المنهج الاستكشافي عونا لدراسة مشكلة هذه الدراسة .

أولا ـ الاطار المرجعي للدراسة :

مشكلة البحث وتساؤلاته:

في الوقت الذي نجد شعوب العالم المتقدم تتنافس لتحسين ظروفها وتسابق الزمن لتحقيق التقدم بأسرع خطى ممكنة معتمدين على العلم ومؤسساته للتسلح بمخرجاتها، والتزود بتوجيهاتها، نُقابل في العالم الثالث بتيار معاكس تماما يدفع تلك المجتمعات لمزيد من التخلف.

فقد تعارفت حكومات العالم الثالث ومنها كثر من الدول العربية على سيطرة النظم السياسية على مؤسسات الدولة بالكامل، الجامعات، الإعلام، الاقتصاد وغيره...، فأمست

الجامعات مُسيسة تعمل كأبواق للدكتاتوريات لتحمي وجودها خوفا من التعسف والطمس والنفي والتهميش..

تلك الأساليب التي استخدمت في كثير من تلك الدول هي التي سحبت من المؤسسات العلمية بساط قوة العلم وأصبحت تحت سيطرة وتوجيه الساسة.

هذه المعطيات تؤدي غالبا إلى تراجع مستوى البحث العلمي، ابتداءً بتضييق هامش الموضوعات المسموح بحثها، وانتهاء إلى قيود التقييم الأيديولجي وحرية التحليل العلمي الموضوعي للقضايا العلمية.

لعل أهم ميادين العلم تأثرا بسيادة النظام الحاكم هي العلوم السياسية والاجتماعية والدينية، فقد فصلت النظم التعسفية بين البحوث وواقع المجتمع الذي تجرى فيه البحوث وأصبح دور الجامعات والمراكز البحثية مفصولا فصلا تعسفيا عن خدمة المجتمع وهو أهم الأدوار التي يمكنها أن تغير المجتمع وتسهم في تقدمه.

على ما سبق، تم اختيار هذا العنوان للبحث (الجامعات المستقلة ودورها في المجتمع) لإبراز تلك العلاقة القوية والمهمة بين استقلال الجامعات من جهة والدور الرائد الذي يمكنها تأديته للدفع بالمجتمعات نحو التقدم ، ومن خلال ذلك يحاول البحث الإجابة عن التساؤلين الآتيين :

1- ما مفهوم تطوير خدمة المجتمع كدور من أدوار الجامعات ؟

2. ما نوع العلاقة الدائرية المتبادلة بين الجامعة والمجتمع ؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

1. توضيح الأثر الناتج عن تقييد البحوث العلمية وتسييسها.
2. إلقاء الضوء على الدور الثالث من أدوار الجامعات وهو(خدمة المجتمع).
3. التأكيد على ربط البحوث الجامعية بالواقع المعيش بعيدا عن القيود السياسية بكل موضوعية وشفافية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1.تطوير مفهوم خدمة المجتمع كدور من أدوار الجامعات.

2. إبراز العلاقة الدائرية المتبادلة بين الجامعة والمجتمع.

3. اقتراح عدد من الميادين البحثية شديدة الأهمية لتفعيلها في هذه المرحلة من التغيير في ليبيا، في مجالات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

منهجية البحث:

تم اختيار المنهج الاستكشافي لدراسة المشكلة ؛ لأن هدف الدراسة منصب على تطوير المفاهيم، واستخلاصها والكشف عن مجموعة من العلاقات المقترحة للبحث الوصفي الميداني.

ثانيا- أدبيات ومفاهيم الدراسة

تطور مفهوم الجامعة:

يعتبر مفهوم الجامعة من المفاهيم التي ارتبطت بحركة التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، وما لحق من تغيرات في طبيعة أدوار الأفراد والمؤسسات انسحب كذلك على دور الجامعة باعتبارها إحدى المؤسسات، وبمرور سريع على تاريخ هذا المفهوم نجد أن التراث الغربي عرف الجامعة (Université) بأنها "مؤسسة مرتبطة بالكنيسة في القرون الوسطى مهمتها ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي"[1]، ثم صارت تعرف في الموسوعة الإلكترونية (Encarta) النسخة الفرنسية بأنها "مؤسسة شعبية رسمية للتعليم العالي والبحث العلمي متميزة بنوع من الحرية والقدرة على التمكين من شهادات ذات صفة وطنية"[2] وفي موسوعة ويكيبيديا تعرف بأنها "مؤسسات للتعليم العالي والأبحاث، تعطي شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجيها، وتوفر دراسة من المستوى الثالث والرابع كاستكمال للدراسة الابتدائية والثانوية"[3].

يقول محمد بن موسى "إن هذه التعريفات الكلاسيكية لا تلائم طبيعة البحث العلمي المتغيرة، ولا المحيط السياسي والفكري والعلمي المتطور بسرعة فائقة، في عصر ما بعد ثورة المعلومات"، ويفضل تعريفها بأنها" فضاء حر يمارس فيه البحث العلمي، ويتقاسم فيه الباحثون معارفهم، وهي المحيط الذي يدرس إشكالات المجتمع في جميع المجالات، ويعمل على صياغة حلول علمية – عملية لها، فهو بالتالي آلة لتغيير المجتمعات نحو الأفضل"[4]

ولم يعد يخفى عن ساحة العلم أن الفيصل بين الجامعة المثمرة التي تتقدم صفوف نظيراتها، وبين غيرها هو ما تتمكن الجامعة من تقديمه من حلول لمشاكل المجتمع المتغيرة، هذه الميزة تسهم في حقيقة الأمر ليس في نجاح الجامعة في تخريج كفاءات فاعلة فقط، بل كذلك في إعلاء قيمة العلم والعلماء، فالتقصير في هذه الوظيفة من وظائف الجامعة(وظيفة خدمة المجتمع) يعد من أهم أسباب تدني قيمة العلم والعلماء في مجتمعات العالم الثالث.

وظائف الجامعة:

اهتمت أدبيات التعليم بتحديد وحصر وظائف الجامعة، وتكاد تُجمع على ثلاث وظائف هي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. على أن بعض المختصين يرون بتقسيم آخر يُضيف على التدريس والبحث العلمي ثلاث وظائف أخرى هي:

1. تقديم الخدمات المباشرة للمستفيدين كالخدمات الصحية، والزراعية عبر المشاتل..إلخ.
2. خلق بيئة ثقافية اجتماعية أكاديمية ترفيهية منظمة للمجتمع الجامعي.
3. التفاعل مع المحيط على المستويات المحلية والإقليمية، والعالمية، والتعامل مع حراكها، والمشاركة في فعالياتها عبر وسائل الإعلام والحوار والتثقيف والتنوير المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.[5]

وحقيقة إذا نظرنا إلى الوظيفتين الأولى والثانية، فإنه ليس من الإنصاف في الألفية الثالثة أن نعدها من وظائف المؤسسة، بل يجب أن تعتبرهما حقا من حقوق المنتمين لتلك المؤسسة، وواجبات تكفلها أي مؤسسة بغض النظر عن وظائفها.

وعلى الرغم من شيوع الترتيب السابق لوظائف الجامعة إلا أن التوجهات الحديثة ترى إعادة ترتيب تلك الوظائف، فالعلم حقيقة وكذلك البحث العلمي إذا لم يوظفا لخدمة المجتمع فستعملان على تأخر المجتمع بل وهدمه، عليه نجد أن خدمة المجتمع هي الهدف النهائي الذي يجب أن تعمل الجامعة على تحقيقه، فما تخريج الكفاءات وإجراء البحوث إلا وسائل لخدمة المجتمع.

انعكاس الجامعة على مؤسسات المجتمع:

إن الجامعة مؤسسة تعليمية تقع على قمة النظام التعليمي في المجتمع، وتعتبر أداة للقيادة الفكرية المؤسسات الأخرى كافة ، انعكاس وعلاقة الجامعة بالمجتمع تمتد من تخريج الطلاب وتأهيلهم لبناء المجتمع، إلى إجراء البحوث العلمية وما تنتجه من نظريات علمية وتوصيات تعالج قضايا المجتمع في التخصصات المختلفة، إضافة إلى ذلك ترى اتجاهات كثيرة أن الجامعة هي أساس التنمية في المجتمع.

بل إن التنمية تعتمد على العلاقة التبادلية بين الجامعة والمجتمع، فالجامعة تتكفل بتأسيس الجانب العلمي لتنمية المجتمعات وتطويرها، فهي بعلومها محرك فعال لاتجاه التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وأكدت عدة دراسات منها دراسة صباح باقر "أن الجامعة يجب أن تكون أداة ثورية بصورة فاعلة في قضايا التحول الاجتماعي ومسؤولة عن جوانب التخلف في المجتمع"

إلا أن هذه العلاقة في مجتمعاتنا لا تزال يشوبها عدم الوضوح، فالجامعة عاجزة عن بناء علاقة قوية مع المجتمع الذي تعيش فيه كأنها منعزلة عنه... و **كمثال على ذلك:**
من ناحية المنهج.. بالإجمال يكون ترجمة لعلوم غربية أو عربية نادراً ما يتم تشكيلها بما يناسب البيئة المحلية، سواء في العلوم الإنسانية، أو في العلوم التطبيقية وما ترتبط بها من حاجات وإمكانات متاحة.
من ناحية البحث العلمي..غالبا ما يقف البحث العلمي المعد جامعياً عند نقطة توفير التوصيات النظرية التي ينتظر من مؤسسات المجتمع أخذها بعين الاعتبار لأي خطة عمل في جانب من جوانب تنمية المجتمع بمختلف قطاعاته، إلا أن تلك الخطط غالباً ما تُبنى بعيداً عن تلك التوصيات بقرارات سياسية على رؤى فلسفية بسيطة أو رغبات وطموحات شخصية من المسؤولين لا تلبي احتياجات الواقع ولا طموحات المستقبل.
(هناك من يرى أن التدريس والبحث العلمي خدمة أيضاً، إلا أن المختصين في هذا المجال رغم اختلاف آرائهم في تحديد مفهوم خدمة المجتمع، حاولوا أن يحددوا الخصائص التي تميز خدمة المجتمع، بحيث تستطيع الجامعات أن تخطط وتضع البرامج لتحقيق أهداف الخدمة).[6]

إن خدمة المجتمع مصطلح يحمل أبعادا كثيرة بعدد متطلبات المجتمع، ومن تعريفاتها أنها" عملية ديناميكية مستمرة تساعد أفراد المجتمع على معرفة احتياجاتهم ومعرفة مشاكلهم، ودفعهم كي يعملوا مجتمعين ومعتمدين على أنفسهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم وفقاً لخطط واقعية كي يصلوا إلى مستوى أفضل في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية"[7].

ومن خلال تحسس حاجات المجتمع لخدمة الجامعة، يمكننا تعريف خدمة المجتمع كوظيفة للجامعة على أنها "كل نشاط علمي أو عملي ناتج عن معرفة علمية يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حل مشكلات المجتمع، بناء على حاجات ذلك المجتمع وسماته وإمكانياته"

رابعا ـ علاقة الجامعة المستقلة بخدمة المجتمع :

تأتي تحت هذا المحور من الدراسة عدد من الموضوعات المهمة والتي تتعلق بدى وظيفة الجامعات المستقلة اتجاه ما يمكن تقديمه للمجتمع وكوسيلة مهمه لتطوير المجتمع ومدى استقلاليتها من جانب آخر .

وظيفة خدمة المجتمع:

يمكننا استخلاص خصائص خدمة المجتمع في النقاط الآتية:

1. تنبثق من الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وتعتمد على البحث العلمي لتحديد ذلك.
2. تعمل على حل مشكلات المجتمع بمساعدة السكان.
3. تعتمد على التنسيق بين الجامعة في تخصصاتها العلمية المختلفة، وبين مؤسسات المجتمع الأخرى ذات العلاقة بشكل الخدمة.
4. تعتمد على المبادأة ، من منطلق المقدرة المعرفية للجامعة وما تضمه من علماء خبراء يستطيعون تقديم الخدمة المناسبة في الوقت المناسب بشكل موضوعي.

ويصعب حصر الخدمة في نقاط محددة، لذلك نجد العلماء يصنفونها إلى مجالات تبعاً للتخصصات العلمية، من بين تلك المجالات حسب ما جاء في الدراسات التي تم جمعها، دراسة عبد القادر الشليخي "مجالات صحية، وهندسية (من العلوم التطبيقية)، ومجالات لغوية وإدارية (من العلوم الإنسانية)"، ودراسة الصفدي والغربي"مجالات الطاقة والصناعة والصحة" ودراسة السنبل "التي بينت أن الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج في مجال خدمة المجتمع نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع، وحل مشكلات المجتمع"، وفي دراسة أخرى تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [8] ، ويمكن إضافة البعد البيئي للتنمية لتتماشى خدمة المجتمع مع التوجه العلمي الحديث المنادي بالتنمية المستدامة.

وفي ليبيا تبرز حاجة ملحة لخدمة المجتمع في المجال السياسي، كما في المجال الاجتماعي، فالمجتمع الآن في حالة ثورة، حيث التغيير يحصل بسرعة على الأصعدة كافة ويحتاج فيها أفراد ومؤسسات المجتمع إلى مساعدة العلماء والخبراء بعلاج المشكلات المصاحبة وإلى برامج أخرى وقائية مما قد يتوقع مستقبلا، وبرامج تنموية.

وكمثال نعتقد أنه يستحق ندوة خاصة به نقترح بعض برامج خدمة المجتمع من تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لليبيا الفترة الراهنة تساعدها في حل مشاكلها.

- دعم البحث العلمي من الأفراد والمؤسسات المستقلة التي ترغب في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع. بعيداً عن البيروقراطية والمركزية.
- دراسة ظواهر الثورة وتشكيل لجان مراقبين متخصصين.
- نشر الوعي بالظواهر الهدامة حسب أهميتها من خلال الندوات والمحاضرات والنشرات، (القبيلة ودورها في السياسة) ، (أخلاقيات الحروب)، (تنظيم مؤسسات

المجتمع المدني ما لها وما عليها)، (مفاهيم السياسة والدين- علاقتها بخصائص المجتمع الليبي ومكوناته)، وتشكيل فرق عمل لتنفيذ برامج عملية.

- نشر الوعي الاجتماعي والسياسي بالمرحلة ومتطلباتها. وتعريف المجتمع بعلاقة النظم السياسية بخصائص المجتمع الاجتماعية والثقافية(والتي يفترض ألا يجيد معرفتها أكثر من الباحثين الاجتماعيين).
- تقديم الاستشارات لسكان المجتمع بشكل مهني.
- وضع رؤى لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأخوة الليبيين بعد الفتنة التي بثها النظام السابق، والتي يجب ألا يُستهان بطرق حلها، ويجب أن تستخدم العلوم الاجتماعية طاقاتها للتعامل معها، وتسخير المعرفة العلمية للتعامل مع المشكلة ؛ لأن مشاكل اليوم لا تنفع معها حلول الأمس، مع ما يلحق المجتمع الليبي من تغييرات اجتماعية سريعة.

استقلال الجامعات كوسيلة لتطوير التعليم:

قبل ربط استقلال الجامعات بتطوير التعليم، يجدر تعريف الاستقلال، فقد التبس فيه المعرفون في الوسط الجامعي والسياسي والإداري، وخرجوا منه باتجاهين :

الأول: يرى أن الاستقلال يعني عدم الترويج لأفكار سياسية أو لاتجاهات حزبية سياسية داخل الحرم الجامعي. وهذا التعريف منتقد بأنه يتوقع من الأستاذ الجامعي والطالب أن ينفصلا عن المجتمع اللذين هما جزء منه، وتحرمهما من حرية التعبير عن وجهة نظرهما فيما يحصل في المجتمع، وهذا تقييد للحرية أكثر من استقلال. في الوقت الذي يجب أن تكون الجامعة فيه منبرا حر تتلاقح فيه الأفكار والآراء المختلفة في ظل تعددية تنمو فيها الأفكار وتتجلى الحقائق.[9]

الثاني: يركز على استقلال الجامعة عن الوزارة وعن الحكومة وهيمنة الدولة على الجامعة، بمعنى "انفراد المجتمع الجامعي بشؤون الجامعة من ناحية التعليم والإدارة، وذلك طبقاً للقانون والتقاليد الجامعية"[10]. ولا يعني هذا الرأي أن مفهوم استقلالية الجامعات يعني خصخصتها، وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة وتمويلها ورقابتها (كما حاول نظام القذافي ترويجه قبل سنوات)، بل يقصد إعطاء الجامعات الحق في الإدارة الذاتية مع بقائها مؤسسات قطاع عام، وتكون مسؤولة أمام الدولة عن صرف مخصصاتها، بالإضافة إلى مهماتها في وضع وتطبيق سياسات الدولة في مجال التعليم العالي.[11]

كما يتضمن مفهوم استقلال الجامعات حماية حرية الفكر والمناقشة دون إرهاب فكري، يتضمن كذلك الاستقلال عن السلطات السياسية دون الشعور بالولاء التام والانصياع لتبرير توجهاتهم، ويوفر الحماية التامة للأساتذة والمفكرين دون تعسف وحرمان وطرد من وظائفهم مقابل أقلامهم.[12]

وهو الاتجاه الذي نسعى إلى تطبيقه في مجتمعنا، وخاصة في هذه المرحلة الملتبسة الدقيقة بحيث لا تتحول الجامعة إلى أداة من أدوات التجاذب السياسي التي إن دخلتها الجامعة فلن نعرف متى ستخرج منها.

فالطلاب يشكلون فئة خاصة من المثقفين الناشئين الذين لم يرتبطوا بعد بمناصب أو عائلات أو أعباء حياتية، ووجودهم في موقع واحد يشكل عاملا مهما من عوامل قوة تطلعهم لحرية الرأي والبحث والتفكير، وليس أقل من توفر مناخ استقلال الجامعة لتكون متنفساً فكرياً، وأداة دافعة لإسهامهم في تطوير المجتمع تحت مبدأ الفكر يحارب ويقوّم بالفكر.

استقلال الجامعات كعامل أساسي في أداء دورها في خدمة المجتمع.

إن ذلك المفهوم للاستقلال هو ما ننشده وتحتاجه جامعاتنا في هذه الآونة أكثر من ذي قبل، فهي الأقدر والأجدر بقيادة المجتمع الليبي ليتنفس الصعداء بعد هذه المرحلة التي أنهكته بشرياً ومادياً، وأضافت إليه ثقافياً ومعنوياً ما يمكن للجامعة استثماره لبناء المجتمع الليبي التقدمي المنشود **(مجتمع المعرفة)**.

تشير دراسات علمية إلى تلك العلاقة بين استقلال الجامعات وأدائها لوظائفها سيما وظيفة خدمة المجتمع ، منها **دراسة عبد الناصر** التي استنتجت "أن ثمة مقومات تساعد الجامعات على أداء وظائفها المختلفة عموماً ووظيفة خدمة المجتمع ربما بوجه الخصوص من هذه المقومات استقلالية الجامعة"[13]

إن مشاركة الجامعة للمجتمع في حراكه، وتنوع الأهداف المرتبطة بخدمة المجتمع، ونجاحها في تسويق خدماتها للمجتمع، كلها مؤشرات نجاح الجامعة في تأدية دورها في خدمة المجتمع، وتستخدم الدول المتقدمة وظيفة خدمة المجتمع كمعيار من معايير الجودة التي تقيّم على أساسها الجامعات الى جانب المخرجات والكوادر التي تسوق الى سوق العمل وبطريقة يحتاجها المجتمع ليست كما نراه اليوم من بطالة مقنعة مسؤولة عليها بالدرجة الأولى مخرجات الجامعات .

الخلاصة والاستنتاجات :

إن هذه الظروف التي يمر بها المجتمع الليبي وهو ينهي ثورته ويضع حجر الأساس لدولة جديدة أصبح بها أشد حاجة من ذي قبل لتكاتف جهود علمائها وباحثيها في شتى مجالات العلوم، في جو من الحرية الفكرية التي لا يمكن لمجتمعنا تحقيق أهدافه إلا عبرها، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل جامعات مستقلة يسيرها العلم ويهديها الإسلام بخلق يكون نبراساً لجامعات العالم، لنعيد للجامعات العربية والإسلامية هيبتها والمكانة العلمية التي شغلتها في تاريخها الإسلامي المجيد وتستنتج مما طرح في محاور هذا البحث التالي :

1 ـ يعتبر الاستقلال الأكاديمي للجامعات مطلبا ضروريا يتجسد فيه الحرية الفكرية وفي وضع سياساتها وغاياتها وخططها الاستراتيجة وأنظمتها التعليمية .

2 ـ نستنتج كذلك أن حرية واستقلالية الجامعات يتم أيضا في استحداث برامجها وتخصصاتها الأكاديمية المختلفة الى جانب إعداد مناهجها ومقرراتها الدراسية وإجراء بحوثها .

3 ـ لابد من وجود قوانين تمنح على إثرها الجامعات استقلالية اعتبارية ومادية وإدارية حتى تستطيع أن تحقق أهدافها بطريقة فيها نوع من الحماية القانونية .

4 ـ نستنتج من الضرورة دعم الاستقلالية وهذا ينعكس على مدى استقلالية مشاريع البحث العلمي ووضعها ضمن الأولويات وتوجيه الرسائل العلمية ضمن أهداف خدمة المجتمع ومؤسساته المختلفة .

5 ـ استقلال الجامعات هي أساس لتطوير التعليم في المجتمع كما هو أساس إلى وضع برامج تنموية للمجتمع المحلي .

6 ـ عندما تكون الجامعات مستقلة تعمل على نشر الوعي الاجتماعي والسياسي بمرحلة التغيير بحرية تامة وتعرف شرائح المجتمع كافة بعلاقة النظم السياسية بخصائص المجتمع الاجتماعية والثقافية. وفي ليبيا كنموذج تبرز حاجة ملحة لخدمة المجتمع في المجال السياسي، كما هو الحال في المجال الاجتماعي ونشر الوعي المجتمعي .

7. استقلال الجامعات يضمن المحافظة على مكانة العلماء في المجتمع بما يقدمونه من معارف وإنجازات ويحميهم من جور الدكتاتوريات الذي يرفع العلماء بقدر ولائهم للساسة، ويطمسهم ويقهرهم بقدر تحرر عقولهم وتمردهم على الأوضاع.

الهوامش:

[1] أميرة محمد علي أحمد، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر السادس التعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين كلية التربية، www.sustech.edu.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] موسوعة ويكيبيديا.

[4] أميرة محمد علي أحمد، مرجع سبق ذكره.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] جامعة الملك عبد العزيز، عمادة خدمة المجتمع.\www.community.kau.edu.sa

[7] جريدة النهار، */houat-birine.maktoobblog.com/category/houat-birine*

[8] أميرة محمد علي احمد، مرجع سبق ذكره.

[9] نبيل مهدي زوين، استقلال الجامعات: دراسة في التشريع العراقي، *www.dahsha.com*

[10] عمر السباخي، محنة الجامعات المصرية، اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية، ص18.

[11] نبيل مهدي زوين، مرجع سبق ذكره.

[12] الجامعة المصرية والمجتمع (مائة عام من النضال) الجامعي 1908-2008م، عبد المنعم إبراهيم الجميعي وآخرون، جماعة العمل من أجل استقلال الجامعات، 2008م، ص 206.

[13] عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر، رسالة دكتوراه في الفلسفة والتربية، (قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية)كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004م، ص209.